المخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي

م.م مؤيد منفي محمد الدليمي

ملخص البحث

توضح هذه الدراسة٠خطرالبطالة التي تمثل إشكالية حقيقية في المجتمع العراقي٠ ولاسيما بين أوساط الشباب٠وتزداد خطورتها يوم بعد اخر٠وتقدم هذه الدراسة ماانتجته البطالة من حالة الفقر والتهميش في المجتمع العراقي٠والانحرافات السلوكية وانتشار الجريمة والسلب٠والاثارالنفسية والاجتماعية والأمنية والسياسية والاقتصادية٠وادت البطالة الى هجرة أعداد كبيرة من الشباب٠كما أدت الى أثار خطيرة على الاسرة٠وتوصلت الدراسة ألي ضرورة اجراء دراسات علمية عن أسباب البطالة وتداعياتها في المجتمع العراقي٠والى ضرورة تظافرجهود منظمات المجتمع المدني في طرح المشاريع الانسانية الانتاجية للحد من اثار البطالة٠وضرورة قيام الدولة بالتخطيط لأجراء تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة وبناء مرتكزات البنية التحتية وهو من شانه استياعب أعداد كبيرة من الشباب في تنفيذ مشاريع التنمية تلك٠

Abstract

This study expresses the increased unemployment risk which represents a real problem in Iraqi society especially amang young people . This stuoly discusses the dangerous results and effects of unemploy ment which can be represeuted with the poorness and isolation of youngs in Iraqi society, beharioural devations, crime ,and theft spread and the economical, political sociological, psychological and security effects In addition. caused to the immigration of a larg number of young people out of Iraq Leaving their families with very dangerous effects .The study ends up with the necessity of Conducting scientific studies discussing unemployment reasons in Iraq and the necessity of the civil society organizations Participation in presenting the productive and humanistic schemes and plans to decrease the unemploy ment effects. The study also end up with the necessity of the state role in planing to achieve rapid sociological and economical development, and constructing the bases of the infrastructure which in turn draws a larg number of young people to carry out these plans and schemes of development .

المقدمـة

يواجه المجتمع العراقي مشكلات اجتماعية متنوعة أبرزها تأثيرا في أوساط الشباب البطالة وما تمثله من تحدي اجتماعي يواجه المجتمع ككل ، وإذا كانت الظروف الصعبة التي يمر بها هذا المجتمع قد ألقت بضلالها على هذه المشكلة وسواها . فان جهود منظمات المجتمع المدني بدأت تضع يدها على أسباب هذه الظاهرة بأجراء دراسات علمية وعقد مؤتمرات لتقديم توصيات اجرائية تكون بمثابة علاج مقترح لهذه الظاهرة . وهذا لا يتم الا بتظافر الجهود المشتركة بين مؤسسات المجتمع العراقي من اجل الشروع بتنمية بشرية وتاسيس مرتكزات صلبة للاقتصاد الوطني في مجال الصناعة والزراعة وتاهيل العناصر الشابة تاهيلا علميا وفنيا من اجل النهوض بهذا المشروع ، وان هذا الاتجاه ليس امرا سهلا انما يحتاج الى وضع خطط تنموية من لدن الدولة تساهم في بلورتها واخراجها الى الوجود وهذا يقع على دور منظمات المجتمع المدني في التصدي للبطالة . أي انه يتفق اكثر مما يختلف وهو وان اختلف فانه يوظف اختلافه لمعاودة تأكيد الأزمة الاتفاق كبداية اجتماعية ، وقد صك تعبير جديد ممثل هذا الاتفاق والتوافق هو الراسمال الاجتماعي الذي يعبر عن مدى نضوج النسيج الاجتماعي في المجتمع كشبكة العلاقات والعادات والثقة داخل المجتمع ، التي تسهل بمجموعة علمية التنسيق والتعاون بين الأفراد لتحقيق أهداف مشتركة يستمد مفهوم الرأسمال الاجتماعي أهميته في الوقت الراهن من الإدراك المتزايد بان مصدر الثروة اليوم ليس أراضى ومصالح والآلات كما كان الحال في الامس بل الانسان بمعارفه وخبراته ثم في قابلية الافراد ، التجمع او العمل المشترك او كما اعد (ماكس فيبر) منذ بدايات القرن العشرين بان عادات مسلكية معينة كالميل

العفوي للاجتماع تكون محورية لتنظيم وابتكار الضرورين لخلق الثورة المادية [١] . وفق هذا التصور يبرز اهمية المجتمع المدني في العراق لا سيما وان المجتمع بحاجة الى مشاركة حقيقية في حل المشكلات المتفاقمة والمتراكمة منذ بداية الثمانينيات الى الوقت الحاضر ومن ابرزها مشكلة البطالة . وهنا تبرز اهمية منظمات المجتمع المدني في الحث على دراسة وتشخيص هذه المشكلة وغيرها لا سيما وان حياة المجتمع في الوقت الحاضر تتعرض الى تفاقم شديد في احتياجات الانسان المعاصر، ولكي تثبت منظمات المجتمع المدني انها قربية من حاجات الناس عليها يقع مسؤولية ، النهوض بالمجتمع في المجالات المختلفة ، فعلى سبيل المثال يقع على عاتق الاتحاد العشائري الفلاحي الدفاع عن الامن في العراق واتحاد العاطلين عن العمل في انشاء مراكز ايواء النساء اللواتي يضطرهن العنف الاسري لمغادرة الاسرة او قيام المنظمة المطالبة بالاحتفاء بشرطة المرور في عيدها كل ذلك استثمار لفرص متاحة في الميدان لا يكلف مثل هذا الاستثمار الشيىء الكثير [٢] .

كما يقع على عاتق هذه المؤسسات المدنية دور رعوي مهم لضمان الحاجة الى الاستقرار السياسي ومنها رعاية الفقراء وتلبية احتياجات الفئة المهمشة ويصبح دورها مطلوباً للتقليل من حدة التوتر الناتج عن التفاوتات الاجتماعية ومخاطر

البطالة . ففي العراق اليوم تتوالى المخاطر الناتجة عن توترات خلقتها سلسلة الحروب وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني من تفاوت في الدخل وانعدام المساواة بين المهمشين والأقوياء المتضررين والمنتفعين[٣] . وتبرز اهمية دور منظمات المجتمع المدني ايضا كونها تحاول ترسيخ ثقافة حوارية وترسيخ مفاهيم جديدة تخالف المفاهيم التقليدية في الطائفة والقبيلة والعرق لتنقل الإنسان العراقي الى مستوى المجتمع المدني المنشود وبناء الاقتصاد القادر على تلبية حاجات الإنسان وبناء قاعدة علمية وصناعية متينة فالاقتصاد هو عصب الحياة وبه تستقيم وبدونه او ضعفة او اضطرابه ترتبك مناشطها وتتعطل برامجها على الأصعدة كافة ، فالبطالة داء يهدد الشباب على هذا البلد ويقودهم الى الانحراف والعنف كما ادى تدهور المؤسسات الإنتاجية الى الحاق ضرر بالانسان والاسرة معا اذ واجهت هذه الاسرة تحديات كبيرة في نقص الغذاء وتردي مستوى المعيشة كما تدهور حالتها في مجال الصحة ونقص الادوية وغلائها فضلا عن تراجع التعليم في مراحله كافة وكل هذا فقد القى بظلاله على الوضع النفسي حيث زادت الضغوطات النفسية وقد شكلت طيلة فترة الحرب وما بعدها قلقا مستمرا للاسرة والمجتمع [٤] .ويتكون البحث من اربعة محاور رئيسية المحور الاول يتالف من الاطار العام ويتضمن مشكلة واهمية واهداف البحث ويتناول المحور الثاني المدخل المفاهيمي ويتطرق المحور الثالث الى الآثار النفسية والاجتماعية والامنية والسياسية والاقتصادية للبطالة في العراق المحور الرابع يتضمن الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول:

١ – مشكـلة الدراســة :

تشكل البطالة مشكلة حقيقية في المجتمع العراقي في الوقت الحاضر اذا تركت بصمتها على حركة الحياة ولا سيما على حياة شريحة الشباب ، تلك الشريحة التي تكون في حاجة ماسة للعمل من اجل تحقيق ذاتها من جهة وتحقيق معدلات مهمه في سلم اشباع حاجات أفرادها ألا خذه بالازدياد كل يوم من جهة أخرى ، حيث إمعان النظر الى هذه الظاهره نجدها بحدتها تعني تعطيل واخراج قدرات عالية من طاقات الشباب من عملية التطور التنموي الذي نطمح أليه ، كما أنها تعني أيضا ابعاد هذه الفئه النشطة عن المساهمة في بناء البلد وبالتالي وقوعها في بؤر الانحراف والتورط باعمال العنف المنافيه لثقافة مجتمعنا ، فالعنف والسرقه والسلب والانحراف السلوكي والامراض النفسية والصراع داخل الاسرة وغيرها من إفرازات هذه الظاهرة باتت تشكل هي الاخرى مشكلات حقيقية يعاني منها المجتمع في الوقت الحاضر . لاشك ان للبطالة مخاطرها الجسيمة على المجتمع المعاصر الذي تزداد حاجات افراده كل يوم ، فالتنظيم الاجتماعي المعقد في هذا المجتمع لم يعد قادراً على تحقيق تكافل اجتماعي مناسب – كما هو الحال في مجتمعنا اليوم . كما كان يحصل في ظل التنظيم الاجتماعي البسيط ، فالحياة الحضرية اليوم وفي الريفية باتت تتطلب تحقيق حاجات اساسية لانسانها وان تامين تلك الحاجات لا يتحقق الا بالعمل ، فاذا ما انتشرت البطالة في مجتمع ما فان ذلك سوف يجر الى مشكلات متعددة اخرى تشغل كاهل المجتمع وتجعله يعيش حالة من القلق وعدم الاستقرار والمجتمع العراقي اليوم من بين المجتمعات النامية التي يعيش هذه المشكلة فالحروب والأزمات الاقتصادية التي يمر بها هذا المجتمع منذ الثمانينيات القرن في الماضي وحتى اليوم أدت

ألي تعطيل البرامج التنموية وتراجع الصناعات الوطنية كما تراجعت الزراعة بشكل ملحوظ ، واذا كان العراق قد فقد بسبب هذه الحروب فان تفاقم مشكلاته قد ازدادت اليوم بدرجه ملحوظة مع غياب الامن والاستقرار .

٢- أهداف الدراسة :

١- يسعى البحث الى فهم تحدي البطالة على المجتمع العراقي في الوقت الحاضر ، والاثار التي يتركها على الاسرة والشباب بشكل اساسي

٢- تنمية المجتمع بصورة متجانسة مع تنمية المجتمعات الخليجية والعربية تجنبا لعزلتها وانغلاقها عن هذه المجتمعات

٣- تيسير الحياة الاجتماعية في المجتمع وابعادها عن المعوقات والمشكلات التي تخلق بداخله بحيث تكون اقل تاثيرا على الحياة الاجتماعية

٣- اهمية الدراسة :

تنطلق الاهمية العلمية لهذا البحث من زاويتين اساسيتن الاولى تتصل بزيادة المعرفة النظرية عن احدى الظواهر الخطيره في المجتمع العراقي اليوم ، وهذا الهدف يتفق مع هدف عام تسعى اليه البحوث والدراسات لزيادة المعرفة عن مشكلات المجتمع العراقي المعاصر . اما الزاوية الثانية فهي تتصل بالمعرفة التطبيقية وهي دعوة لاجراء دراسات ميدانية عن الظاهره المدروسة في المجتمع باختبار صحة الفرضيات والاراء التي تطرح في هذا المجال من اجل الخروج باستنتاجات علمية ثم وضع توصيات اجرائية

٤- منهجية الدراسة :

تعتمد على المنهج الوصفي في تنفيذ اجراءته ، اذا يعتبر هذا المنهج من المناهج التي تصف الظاهرة قيد الدراسة في ظروفها الحاضرة وهذا يساعد على فهم ما يمكن أن تتركه هذه الظاهرة من آثار خطيرة على المجتمع ابرزها الانحرافات السلوكية والعنف والسرقة وغيرها كما تم خلال البحث استقراء الواقع الحالي ونقل صورة موضوعية من الظاهرة أثارها المتفاقمة في مجتمع اليوم .

المحورالثاني:

مفاهيم الدراسة :

من الضروري الاشارة الى بعض المفاهيم الواردة في الدراسة او هي محاولة ضرورية لفهم الدلالات النظرية المرتبطة بهذه الظاهرة بشكل محدد وواضح

١- **البطالة :.**

تعني البطالة في احد معانيها عدم قدرة الافراد الحصول على فرص عمل مناسبة مع قدراتهم ومؤهلاتهم لاسباب عدة ابرزها تتصل بالعرض والطلب فكلما قل الطلب على الايدي العاملة وزاد العرض تفاقمت المشكلة ، كما انها ترتبط ايضا بتوقف او تعطيل او انعدام خطط التنمية في مجتمع من المجتمعات اما بسبب غياب الرؤية النظرية لاجراء تنمية حقيقية تؤخذ بنظر الاعتبار حاجات المجتمع وإمكانياته البشرية والاقتصادية والعلمية وبهذا يعدُ المجتمع مجتمعاً متأخراً

٢- الانحراف ، الانحراف الاجتماعي : يستعمل هذا في توضيح السلوك الذي لا يتماشى مع القيم والمقاييس والعادات والتقاليد الاجتماعية التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوكية افرادة

٣- السياسة الاجتماعية يستعمل اصطلاح السياسة الاجتماعية في وصف وتحليل سياسة الدولة المتبعة في تنظيم وادراة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها لابناء الشعب [٥] .

٤ – التنمية :.

تعني التنمية في احدى معانيها بأنها عملية مخططة تستهدف استحضار وتهيئة الامكانيات المادية والبشرية في المجتمع ، ثم وضع الخطط الملائمة وتنفيذها من اجل رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لابناء ذلك المجتمع مع التأكيد على ضرورة مشاركة الاهالي مع تلك العملية من بدايتها الى نهايتها [٦] . كما تعمل التنمية ايضا على نشر ونقل الافكار الجديدة والمستحدثة هادفة بذلك أن تحقق نموا بشريا في المجتمع الذي تجري فيه ، وبناءً على ذلك فان أجراءَها يتطلب نظاما دقيقا وفعالا لفهم واستيعاب المعارف والافكار التنموية المستحدثة بغية تحقيق التنمية والتحديث في المجتمع [٧] .

المحورالثالث :

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في العراق

مدخل:

البطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية. وجيل الشباب هو جيل العمل والانتاج، لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة. و إن تعطيل تلك الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، لاسيما بين الشباب، يؤدي الى أن ترتد عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسياً مسببة له مشاكل كثيرة. وتتحول البطالة في كثير من بلدان العالم الى مشاكل أساسية معقّدة، ربما أطاحت ببعض الحكومات، فحالات التظاهر والعنف والانتقام توجه ضد الحكام وأصحاب رؤوس المال فهم المسؤولون في نظر العاطلين عن مشكلة البطالة. وتؤكد الاحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، و عجزهم عن تحمل مسؤولية اُسرهم. كما تفيد نفس الاحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية.(٨)

١. تعريف البطالة :

لا شك أنه من المنطقي قبل التوصل لإعطاء تعريف شامل للبطالة لابد أولا تحديد مفهوم من هو العاطل عن العمل Unemployed. إن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل. لكن هذا المفهوم يعتبر غير كاف حيث هناك أفراد لا يعملون لأنهم غير قادرين على العمل و بالتالي لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل مثل الأطفال و المرضى والعجزة و كبار السن و اللذين أحيلوا على التقاعد و هم الآن يقبضون المعاشات. كما أن هناك بعض الأفراد القادرين على العمل و لكنهم لا يعملون فعلا و مع ذلك لا يجوزاعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن العمل not seeking work، مثل الطلبة اللذين يدرسون في الثانويات و

الجامعات و المعاهد العليا ممن بلغوا سن العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل بل يفضلون تنمية قدراتهم و مهاراتهم بالدراسة، و لهذا لا يصح ادراجهم ضمن العاطلين. كذلك هناك بعض الأفراد القادرين على العمل لكن لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماما discouraged، لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تُجْدِ، كما أن الاحصاءات الرسمية لا تدرجهم ضمن العاطلين. و بالمقابل هناك أفراد آخرين قادرين على العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنىً عن العمل، فهؤلاء أيضا لا يعتبرون عاطلين.(٩)

و من ناحية أخرى هناك بعض الأفراد اللذين يعملون فعلا ، غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل و بالتالي لا يمكن ادراجهم ضمن العاطلين. و هكذا نستنتج أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين. فحسب الاحصاءات الرسمية فإن العاطل عن العمل يجب أن يكون عمره يتراوح ما بين ١٥ و ٦٤ عاما و أن يتوفر فيه شرطان أساسيان، و هما :

- أن يكون قادرا على العمل
- أن يبحث عن فرصة للعمل

كما يجمع الاقتصاديون و الخبراء، وحسب توصيات منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه " كل من هو قادر على العمل، و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد، و لكن دون جدوى". (١٠).

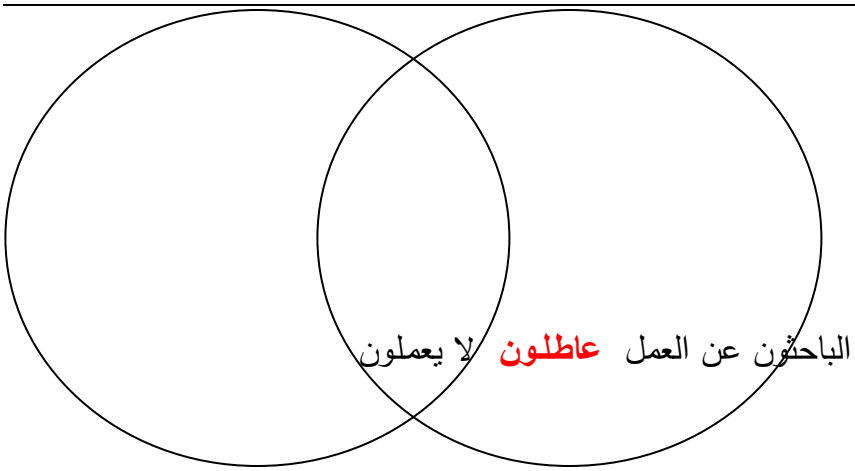

شكل يوضح من هم العاطلون

إن العاطلين عن العمل بدورهم لا يشكلون فئة متجانسة، بل عدة فئات تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة و طول فترة البطالة و مدى المعانات من البطالة نفسها. و بالتالي فهناك أسس عديدة يمكن الاستناد إليها لتقسيم العاطلين. فمنها ما يعتمد على الجنس، أو على أساس الريف و الحضر أو على أساس العمر أو على أساس العرق، إلى غير ذلك من الأسس.

و مما سبق يمكن القول بأن البطالة بالمفهوم الاقتصادي، يقصد بها التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وقد تكون بطالة حقيقية أو بطالة مقنعة، كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية وموسمية، وتتضاعف تأثيراتها الضارة إذا استمرت لمدة طويلة، وخاصة في أوقات الكساد

الاقتصادي، وكان الشخص عائلاً أو رباً لأسرة، حيث تؤدى إلى تصدع الكيان الأسرى، وتفكك العلاقات الأسرية، وإلى إشاعة مشاعر البلادة والاكتئاب.

٢. أنـواع البطالـة :

هناك عدة أنواع للبطالة خاصة تلك التي عرفتها البلدان الرأسمالية و التي نذكر منها :

- البطالة الدورية
- البطالة الاحتكاكية
- البطالة الهيكلية

البطالة الدورية :

تنتاب النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية فترات صعود و هبوط و التي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث و عشر سنين و التي يطلق عليها مصطلح الدورة الاقتصادية Business Cycle و التي لها خاصية التكرار و الدورية. و تنقسم الدورة الاقتصادية بصورة عامة على مرحلتين : مرحلة الرواج أو التوسع Expansion ، و التي من مميزاتها الأساسية اتجاه التوظف نحو التزايد، إلى أن تصل إلى نقطة الذروة Peak أو قمة الرواج، و التي تعتبر نقطة تحول ثم يتجه بعد ذلك النشاط الاقتصادي نحو الهبوط بما في ذلك التوظف، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الانكماش Recession. و تبعا لدورية النشاط الاقتصادي، فإن البطالة المصاحبة لذلك تسمى بالبطالة الدورية.

البطالة الاحتكاكية :

تعرف البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment، على أنها تلك البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة، و التي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، و لدى أصحاب الأعمال اللذين تتوافر لديهم فرص العمل. و بالتالي فإن إنشاء مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظف من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، و يتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الامكانيات المتاحة بسرعة و كفاءة أكثر.

البطالة الهيكلية :

يقصد بالبطالة الهيكلية Structural Unemployment، ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، و التي تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة و مؤهلات و خبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل و الباحثين عنه. فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب عن نوعيات معينة من العمالة، بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها، وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لانتاج سلع معينة لصناعات تزدهر. فالبطالة التي تنجم في هذه الحالة تكون بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب.

كما يمكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية. حيث من النتائج المباشرة للتطور التكنولوجي تسريح العمال و بأعداد كبيرة مما يظطرهم للسفر إلى أماكن أخرى بعيدة بحثا عن العمل أو إعادة التدريب لكسب مهارات جديدة. بالإضافة للأسباب السابقة يمكن أن تحدث بطالة بسبب تغير محسوس في قوة العمل و الناتج أساسا عن النمو الديمغرافي و ما ينجم عنه من دخول الشباب و بأعداد كبيرة إلى سوق العمل و ما يترتب عنه من عدم توافق بين مؤهلاتهم و خبراتهم من ناحية، و ما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق من ناحية أخرى.(١١)

بالإضافة إلى الأنواع السالفة الذكر للبطالة، هناك تصنيفات أخرى للبطالة مثل :

البطالة السافرة و البطالة المقنعة :

يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة و التي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. و مدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة و ظروف الاقتصاد الوطني. و آثارها تكون أقل حدة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية. حيث العاطل عن العمل في الدول المتقدمة يحصل على إعانة بطالة و إعانات حكومية أخرى ، في حين تنعدم كل هذه المساعدات بالنسبة للعاطل في الدول النامية.

أما البطالة المقنعة Disguised Unemployment، فهي تمثل تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أي

وجود عمالة زائدة و التي لا يؤثر سحبها من دائرة الانتاج على حجم الانتاج، و بالتالي فهي عبارة عن عمالة غير منتجة. (١٢)

البطالة الاختيارية و البطالة الاجبارية :

تشير البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته و ذلك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به. إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن، إلى غير ذلك من الأسباب. في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري.(١٣)أما في حالة إرغام العامل على التعطل رغم أنه راغب في العمل و قادر عليه و قابل لمستوى الأجر السائد، فهذه الحالة نكون أمام بطالة اجبارية و مثال على ذلك تسريح العمال كالطرد بشكل قسري... و هذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد. كما أن البطالة الاجبارية يمكن تأخذ شكل البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية.

٣. آثـار البطالـة :

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلدان العراق لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، ومنذ سنوات والتحذيرات تخرج من هنا وهناك، تدق ناقوس الخطر من العواقب السلبية لهذه المشكلة على الأمن الوطني العراقي، ومع ذلك

فإن معدلات البطالة تتزايد يومًا بعد يوم. و يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

الآثار النفسية و الاجتماعية :

الاثار النفسية تركت البطالة آثارها النفسية على الشباب بدرجة لا تقل عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ، فعدم الحدصول على فرص عمل مناسبة لدى قطاع واسع من الشباب لابد ان يترك اثاراً نفسية خطيرة لعل من ابرزها ظاهرة الاغتراب كما ان تزايد حاجات الإنسان المعاصر ولا سيما حاجات الشباب في المجالات شتى وعدم استطاعتهم من اشباعها بالشكل المرضي او بالحد الادنى ادى الى شيوع العديد من الامراض النفسية ابرزها الكآبة والانعزال وغيرهما الامر الذي امتد بشكل مباشر وغير مباشر على علاقاتهم داخل اسرهم وادى بالبعض منهم الى الانحراف وممارسة السرقة والعنف مما يضع امام منظمات المجتمع مسؤوليات كبيرة للحد من تلك الاثار وفتح أبواب الأمل أمام الشباب والإحاطة بمشكلاتهم وتقديم العون اللازم لهم لايوجد شيء أثقل على النفس من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي فهي تنال من كرامة الإنسان ومن نظرته لنفسه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسئولا عن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية، فعندما تشخص إليك أبصار الأطفال في المطالبة بمستلزمات العيش وترى في نظراتهم البريئة استفسارات كثيرة يقف المرء عاجزا لا يدري كيف يرد عليها وبأي منطق يقنعهم بقبول واقعهم المرير، كيف تشرح لهم أن رب الأسرة عاطل لا عمل لديه ولا يقدر على الاستجابة لرغباتهم والجوع كافر

كما هو معروف؟. . . في عالم الأطفال هناك الصفاء والنقاء والعدالة والإحسان وليس الإجحاف وهضم الحقوق، وخصوصا عندما يتعلق ذلك بحق العيش الكريم واللقمة الشريفة دون مذلة مد اليد للآخرين .(١٤)

وتؤكد الاحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، وانشاء الأُسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أُسرهم. كما تفيد الاحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. إنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأنّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، وأنّ البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي. كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزايد المشاكل العائلية. وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم البعض منهم على شرب الخمور و تعاطي المخدرات، بل ووجد أن ٦٩% ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل. و نتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين. بالاضافة إلى ضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وصولا إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلا عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء

الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً. هذا وقد تركت البطالة مخاطر عدة على المجتمع في الوقت الحاضر أبرزها الفقر يقصد بالفقر عدم المساواة الاجتماعية والمركز الذي يمثلة الفقير كما يحدده نسق القيم السائد في المجتمع العراقي بينما تركز معظم دراسات الفقر على انه قضية اقتصادية ولاسيما في المجتمعات الصناعية ،لان أسبابه قد تكون موجودة في الترتيبات القائمة حول الملكية والدخل والدورات الاقتصادية الرأسمالية بينما نجد آخرين يضعون تصوراً اكثر تحررا من ذلك ، فالفقير عندهم يعني مجموعة من الظروف و الأوضاع الحياتية التي تعيشها فئات اجتماعية وليست سمات تخص الفقراء دون غيرهم وهي اوضاع تتسم بالحرمان على الصعد المادية والمعيشية وقد شمل اشكال الحرمان افرادا او عائلات ، فضلا عن مناطق جغرافية او فئات اجتماعية [١٥] . ولاشك فيه فان هناك ارتباطاً قوياً بين حالة الفقر وخطر البطالة ذلك الخطر الذي انتج الفقر فضلا عما يصاحب ذلك من تفكك اسري وتردي في مستويات الدخل وما رافق ذلك من الازدياد مع توقف بعض المشاريع الإنتاجية بسبب تردي الوضع الامني لا سيما اذا علمنا ان البطالة لا تتوقف على فئة الشباب فقط انما امتدت الى فئات اخرى كالنساء والرجال الذين هم في سن الانتاج ، كما تكون ايضا بسبب عدم قدرة مؤسسات الدولة استيعاب الاف الخريجين من الجامعات والمعاهد الذين خرجوا في نهاية الثمانينيات والتسعينيات من حروب ضروس لم يجدوا لهم فرص عمل مناسبة ، واذا كان اسلوب المعالجات في التسعينيات لم يعط ثماراً نافعة مما سبب هجرة واسعة من العراقيين الى الخارج فان المشكلة تزداد تعقيدا في المجتمع اليوم تحت الظروف الامنية والاقتصادية السائدة[١٦]. ان

الخطوة الاولى التي يمكن اتباعها في طريق بناء استراتيجية وطنية للحد من الفساد الإداري والمالي على الدولة والمجتمع هي تعزيز وترسيخ مفهوم المواطنة كاساس حقيقي للعلاقة بين الانسان والدولة، وهي مسألة تبدوا للوهلة الاولى محط تاييد للمجتمع وامر متفق عليه بين كل اطياف المجتمع العراقي من حيث الاطار العام او من حيث الشكل الا ان المسألة ذاتها ليست بالسهولة المرنة التي تبدو على لسان المجتمع عندما ياخذ بنظر الاعتبار تصارع المصالح والارادات بين القوى السياسية في الساحة العراقية اليوم التي لاتزال في حقبة التخندق للحصول على مكاسب خاصة وتكوين قاعدة تستند عليها في الحصول على المزيد من المكاسب الا ان هذه القضية ذاتها بدأت تفقد معناها امام تصاعد درجة الوعي الاجتماعي ازاء ترجيح الانتماء الوطني على الانتماءات الفرعية الاخرى. محاربة الفقروالبطالة اذا تمكن المجتمع من تحقيق تقدم حقيقي بالمجال اعلاه سيكون قادرا على وضع خطة استراتيجية وطنية لمحاربة البطالة والتخفيف من وطأة الفقر على المجتمع وعلى الرغم من كون البطالة مشكلة عالمية كما هي مشكلة الفقر الا ان انهيار مؤسسات الدولة الانتاجية منها والادارية قد جعل عملية ضبط البطالة في غاية الصعوبة اذ تشير بعض الصلاحيات الى بعض الاحصائيات ارتفاع نسبتها في المجتمع الى اكثر من ٤٠% في حين تشير احصائيات اخرى على ارتفاعها الى اكثر من ٥٠% ومهما يكن من امر فان هذه النسب تبدوا مخيفة وتحتاج الى وقفة وطنية صادقة من قبل كل المؤسسات الوطنية والشعبية على السواء وبهذا فان العلاقة بين الفساد والبطالة هي علاقة متداخلة، فالفسادالاداري والمالي قد عرقل وعطل اقامة مشاريع حقيقية تستوعب

آلاف العاطلين عن العمل لاسيما وان مظاهر الفساد قد انتشرت بشكل اساسي حينما اخذ الترويج لمشاريع سطحية غير مفصلية، فلاتزال المؤسسات الصناعية والانتاجية تعاني من ركود انتاجي، كما لاتزال المؤسسات الخدمية غير القادرة على تلبية حاجات الناس في ظل تصاعد وتيرة العنف والتخريب، كما ان الكثير من المؤسسات الحكومية قد فقدت آليات العمل الاداري الانسيابي، فهي تعمل على استبدال خططها وموظفيها لمجرد استبدال وزير مكان آخر الامر الذي الحق الضرر بهذه المؤسسات من حيث الاداء والخبرة وكذلك في عدم قدرتها على وضع آليات جدية لمعالجة البطالة والفقر كمشكلات قائمة.(١٧)

العنف والمخدرات لقد عانى المجتمع العراقي طويلا بسبب الظروف السياسية والاجتماعية خلال تاريخه المعاصر وما خلفته تلك الظروف من اثار نفسية واقتصادية أبرزها خطر البطالة والعنف ، فالبطالة ادت الى وجود وقت فراغ طويل أمام الشباب مع ضعف إمكانياتهم المادية التي حالت دون إشباع حاجاتهم اليومية وبما يرضي طموحاتهم ، الامر الذي انعكس على حالتهم النفسية وما نتج عن ذلك من توتر في العلاقات الاسرية وظهور العنف في محيطها كما ادى في احيان كثيره الى انخراط العديد من الشباب في عصابات السرقة والسلب كما أدى البعض الآخر منهم الضياع في متاهات الارهاب او قد اشارت كثير من الدراسات الى ان وتائر الجريمة تتصاعد وتاخذ شكلا اكثر تنظيما مع انتشار ظاهرة الفقر والتهميش في قاع المناطق الحضرية حيث الفقر والتفكك الاسري والبطالة ، ففي الوقت الذي تقوم وسائل الأعلام ودعايات ثقافة الرفاهيه والاستهلاك في المجتمع اكثر تطوراً ونموا مما يثير في نفوس الشباب الإحباط

والخيبة ويجعلهم عدائيون يتسهلون الجريمة للحصول على منافع سيئة زائلة [١٨] . ويلاحظ ان البطالة هي اكثر انتشارا بين الشباب من الذكور والإناث الامر الذي ينتج عنه ارتفاع معدلات الجريمة والانحرافات السلوكي والعنف وتزداد الحالة خطورة مع تراجع دور الدولة وفشل برامج التنمية فضلا عن توقف كثير من المشاريع الانتاجية الخاصة وهجرة أصحابها الى خارج البلاد بسبب تردي الاوضاع الامنية ، ولا شك ان انتشار البطالة ادى الى انتشار المخدرات بين اوساط الشباب واللجوء اليها كوسيلة للهروب من الواقع ، فلا شك عندما تتوفر عوامل التعاطي كالبطالة واليأس والإحباط فان انتشارها يصبح واردا ، لذا وجد من خلال ملاحظة الظاهرة في الواقع الاجتماعي من خلال اغلب البحوث والدراسات التي أجريت عليها في مناطق متفرقة من العالم وجد ان بائعيها ومروجيها ومتعاطيها اغلبهم ممن يعانون من البطالة ومن الذين يتسكعون في الشوارع او المقاهي ، ليجدوا فيها كما يعتقدون مخرجا من ازمتهم النفسية. الهجرة تتضمن الهجرة أبعاداً متداخلة ثقافية تاريخية اجتماعية نفسية واقتصادية فضلا عن وجود مستويات مختلفة لدى هذه الظاهرة من هجرات داخلية وخارجية (فردية ، جماعية ، قسرية ، دينية ، اقتصادية) وهجرات دائمية ومؤقتة [١٩] . ولهذه عواملها المتعددة منها السياسية ومنها الاقتصادية ومنها الطبيعية وهي الهجرة العادية التي من ابرز عواملها انخفاض حجم الطلب على العمالة وانخفاض معدلات الاجور[٢٠] . وقد تظافرت عوامل عدة في دفع كثير من العراقيين الى الهجرة بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية ، ولعل البطالة احد أسبابها الاقتصادية المباشرة مما خلف ذلك خسارة جسيمة في خسارة البلد من العناصر

الشابة المنتجة . كما تركت الهجرة اثار اخرى ابرزها الاختلال السكاني بين الذكور والاناث مما ترك اثار ديمغرافية واقتصادية واجتماعية ومنها انخفاض معدلات النمو السكاني وانخفاض مستويات النشاط الاقتصادي مع ارتفاع نسبة الاعالة [٢١] . وقد ادت الهجرة الى زيادة نسبة العوانس في المجتمع فضلا عن توقف المتزوجات اللواتي هاجر أزواجهن على الانجاب مما ساهم في انخفاض الخصوبة ، ومن مخاطرها ايضا الخسارة العلمية للمجتمع وان كثير من المهاجرين هم من حمله الشهادات العليا والفنية الامر الذي يشكل استنزاف خطير لمهارات وكفاءات المجتمع وهو ما يحتاجه المجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل فضلا عن
ما يشكله من فجوه : إدارية وفنية في مؤسسات الدولة حال تنفيذ مشاريع التنمية [٢٢].

الآثار الأمنية و السياسية :

نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة و التي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها و هي ترفع شعار التململ والتمرد، و مع ذلك لا يمكن لومها ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس بممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لابد أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة في ترف المادة، ومن الطبيعي أن ينطق لسان حالهم متسائلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين

لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة . فهناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع وبعين تقصي الأسباب في محاولة لتفهم موقف الآخرين ، حيث أن مبدأ إرساء أركان الحكم الصالح والعدالة الاجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي ورفع راية المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة، كما أنها تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للآراء المختلفة، لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه، وهي من جوهر حقوق المواطن والتي يجب على الحكومة أن تكفلها وتحرص عليها، لا أن تتكالب عليها فتكون هي والقدر مجتمعان على المواطن المستضعف(٢٣).

الاثارالاقتصادية :

صنف العراق من الدول ذات الدخل المتوسط – الادنى حيث بلغت معدلات التضخم في العراق عا م ٢٠٠٠نسبة ٥،٠ وبلغت عا م ٢٠٠٥نسبة ٣٧،٠(٢٤) وبلغ الانفاق على الصحة في الاقتصاد العراقي عا م ٢٠٠٠نسبة ٣،٧ وبلغ عا م ٢٠٠٢ نسبة ٣،٢ هذه النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي . أما النسبة المئوية من الأنفاق العا م الاجمالي عا م ٢٠٠٠وصلت ١٥،١ وعا م ٢٠٠٥بلغت ٠،٧(٢٥) أما الأنفاق الصحي لكل فرد في الا قتصاد العراقي عا م ٢٠٠٠بلغ ٣٧٥دولار(٢٦) اما معدل البطالة والفقر في العراق بلغ عا م ١٩٨٨للبطالة –١٠اما الفقر ١٧وبدات المعدلات با لزيادة بعد فرض الحصار الاقتصادى في مطلع التسعينات (٢٧) وبلغت نسبة البطالة في عام٢٠٠٣في العراق٢٨%وعام٢٠٠٤ كانت النسبة٢٦،٨وعام٢٠٠٥بلغت النسبة١٧،٩اما عام ٢٠٠٦ كانت النسبة٧،٥ وعام٢٠٠٧وصلت١٢%(٢٨) احدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر . أيضًا . من العوامل المشجعة على الهجرة. ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب. ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتى تشهد . غالبًا . افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما

بين ١٠ – ١٥% من عدد المهاجرين في العالم.. البالغ عددهم . حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة . حوالي ١٨٠ مليون شخص.

أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نموّ الإنتاج، و بالتالي فإن تباطؤ النموّ الاقتصادي يعني ارتفاعا في معدّلات البطالة. و هكذا فإن الوضع في العراق بصورة عامة و منذ التسعينات تلخص في ضعف أداء الانتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة. كما تبين الإحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في العراق.(٢٩)

٤. البطالة في الوطن العربي :

تعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية، حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم. وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، صدر عام ٢٠٠٤، قدّرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين ١٥ و ٢٠%. وكان تقرير منظمة العمل الدولية قد ذكر في عام ٢٠٠٣، أن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل إلى ٦,٢% ، بينما بلغت النسبة في العالم العربي في العام نفسه ١٢,٢%. وتتزايد سنويا بمعدل ٣%. وما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، هو أن ٦٠% تقريبا من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين.

ووصفت منظمة العمل العربية، في تقرير نشر في شهر مارس ٢٠٠٥، الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ"الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع"،

وأنه "في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء". ويجب على الاقتصادات العربية ضخ نحو ٧٠ مليار دولار، ورفع معدل نموها الاقتصادي من ٣% إلى ٧%، واستحداث ما بين ٨٠ و ١٠٠ مليون فرصة عمل حتى العام ٢٠٢٠، حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة، ويتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، بالإضافة إلى جزء من العاطلين.

ويؤكد تقرير منظمة العمل العربية أنه لم تعد هناك دول عربية محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد قبل سنوات، وبخاصة في دول الخليج العربي، حيث يبلغ معدل البطالة في السعودية . أكبر هذه البلدان حجماً وتشغيلاً واستقبالاً للوافدين– نحو ١٥%، وفي سلطنة عُمان ١٧,٢%، وفي قطر ١١,٦%. أما في باقي الدول العربية، فلا يختلف الوضع كثيرا، حيث تقدر نسبة البطالة في الجزائر بنحو ٢٣,٧% . حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. وتقدر بنسبة ١٥% في تونس. ويقول خبراء: إن دول المغرب العربي الثلاث تحتاج إلى خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويًّا من أجل الحد من ظاهرة الهجرة.

الواقع أن ظاهرة البطالة باتت تؤرق أغلب البلدان العربية، وتوضح إحصاءات منظمة العمل العربية مدى خطورة هذه الظاهرة على النحو التالي:

١ – تصل نسبة البطالة حاليًا إلى١٥% من إجمالي القوى العاملة العربية، أي ما يعادل حوالي ١٨ مليون عاطل يبحثون عن العمل و قادرون عليه و لا يجدونه، ويتوقع ارتفاع هذا العدد بالنظر إلى أن حجم القوى العاملة العربية في ازدياد مطرد. ففي الدول العربية فرادى يتراوح معدل البطالة في الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٣

ما بين ١,١ % و ٣,٩ % من اجمالي القوى العاملة في الكويت، و الامارات و البحرين و قطر، و ما بين ٢٦ % و ٢٨ % في في الجزائر و العراق و فلسطين. و تعاني فئة خرجي التعليم العالي من أعلى معدل للبطالة مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى، واستفحلت هذه الظاهرة في العديد من الدول العربية؛ حيث تبلغ معدلاتها الضعفين في الأردن، وثلاثة أضعاف البطالة بين الأميين في الجزائر، وخمسة أضعاف في المغرب، وعشرة أضعاف في مصر. مما دفع بأعداد متزايدة من هذه الفئة للعمل خارج تخصصهم. ويتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٥ مليونًا في العام ٢٠١٠، فيما يقدر حجم الداخلين الجدد في سوق العمل العربية بنحو ٣ ملايين عامل سنويًا، وتقدر حجم الأموال اللازمة لتوفير فرص عمل لهم ١٥ مليار دولار سنويًا.

ب – غالبية العاطلين عن العمل من الداخلين الجدد في سوق العمل، أي من الشباب، ويمثل هؤلاء تقريبًا ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل في دولة البحرين و٨٤% في الكويت، وما يزيد على الثلثين في مصر والجزائر. أما معدلات البطالة بين الشباب نسبة إلى القوى العاملة الشابة فقد تجاوزت ٦٠% في مصر والأردن وسورية وفلسطين و٤٠% في تونس والمغرب والجزائر. (٣٠)

جـ – تستحوذ دول اتحاد المغرب العربي على الجانب الأكبر من قوة العمل العربية بنسبة ٣٧,٨%؛ حيث يوجد بها حاليًا ٣٣,٥ مليون عامل، من المتوقع زيادتها إلى ٤٧ مليونًا عام ٢٠١٠، ثم دول مصر والأردن واليمن والعراق، وبها ٢٥,٢ مليونًا تصل إلى ٣٥ مليونًا عام ٢٠١٠ بنسبة ٢٧,٧ %، ودول مجلس التعاون الخليجي، وبها ٨,٣ ملايين تصل عام ٢٠١٠ إلى ١١,٤ مليونًا بنسبة

٩,٣ % من قوة العمل، فيما يتوزع الباقي، وهم ٢٢,٦ مليونًا، على بقية الدول العربية، ومن المنتظر زيادتهم إلى ٣٠ مليونًا عام ٢٠١٠.

وتتفاوت معدلات البطالة من دولة عربية لأخرى؛ ففي الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ترتفع حدة الظاهرة؛ حيث تبلغ ٢٠% في اليمن، و٢١% في الجزائر، و١٧% في السودان، و٩% في مصر، و٨% في سورية. وفي المقابل تنخفض في دول الخليج العربي ذات الكثافة السكانية المنخفضة؛ ففي سلطنة عمان يوجد نحو ٣٣٠ ألف عاطل عن العمل، وفي السعودية نحو ٧٠٠ ألف، وفي الكويت يصل العدد إلى ٣ آلاف فقط.

و كذلك ترتفع معدلات البطالة المقنعة في جميع الدول العربية، وتختلف دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع بقية الدول العربية في كون أن معدلات البطالة المقنعة تتجاوز كثيرا معدلات البطالة السافرة بين المواطنين.

٥. كيفية مواجهة ظاهرة البطالة :

لقد حلّل الاسلام مشكلة الحاجة المادية والبطالة، تحليلاً نفسياً كما حللها تحليلاً مادياً:

منها ما روي عن رسول الله (ص) قوله: «إنّ النفس اذا أحرزت قوتها استقّرت». وهذا النص يكشف العلمية التحليلية للعلاقة بين الجانب النفسي من الانسان،

وبين توفر الحاجات المادية، وأثرها في الاستقرار والطمأنينة، وأن الحاجة والفقر يسببان الكآبة والقلق وعدم الاستقرار، وما يستتبع ذلك من مشاكل صحية معقّدة، كأمراض الجهاز الهضمي والسكر، وضغط الدم، وآلام الجسم، وغيرها.

والبطالة هي السبب الأوّل في الفقر والحاجة والحرمان، لذلك دعا الاسلام الى العمل، وكره البطالة والفراغ، بل وأوجب العمل من أجل توفير الحاجات الضرورية للفرد، لاعالة من تجب اعالته.

ولكي يكافح الاسلام البطالة دعا الى الاحتراف، أي الى تعلم الحرف؛ كالتجارة والميكانيك والخياطة وصناعة الأقمشة والزراعة...الخ

ولقد وجّه القرآن الكريم الأنظار الى العمل والانتاج، وطلب الرزق، فقال: (فامشُوا في مناكبها وكُلوا من رزقه واليه النشورُ). (الملك / ١٠) . وقال: (فإذا قُضيت الصلاةُ فإنتشرُوا في الارض وابتغوا من فضل الله).(الجمعة/١٠).

بالاضافة إلى الشواهد الدينية سواء كانت من الكتاب أو السنة على كيفية مجابهة و معالجة مشكلة البطالة. و باعتبار كون البطالة تعد بمثابة قنابل موقوتة تهدد الاستقرار في العالم العربي، فإن المطلوب وضع إستراتيجية عربية شاملة في هذا الشأن منها آخذة في الاعتبار عدة أمور منها:

١. تأهيل الشباب حديثي التخرج من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات وأنظمة التعليم والتدريب في الدول العربية، حيث يفتقر كثير منها إلى العمالة المتخصصة في المجالات التي يحتاجها سوق العمل، مما يساعد في سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة.

٢. خلق قاعدة معلوماتية قومية للوظائف المطروحة والباحثين عنها. و هنا يمكن الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، يتم تحديثها يوميا، وتكون متاحة من خلال مواقع إنترنت متخصّصة أو دليل شهري يوزع بمقابل مادي رمزي على الباحثين عن العمل.

٣. يرى بعض المراقبين أنه لم يعد في مقدرة الدول العربية . كل على حده . معالجة مشكلة البطالة، بسبب الحاجة إلى فتح الأسواق وإلغاء الحواجز على التجارة البينية من جهة، والتكتل الاقتصادي العربي المشترك (السوق العربية المشتركة) من جهة أخرى، حيث سيساعد ذلك في تشجيع تبادل الأيدي العاملة، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، بما يؤدي إلى التقليل من حدة الظاهرة.

٤. تعريب العمالة العربية، وهي مرحلة تالية للتوطين، ويتم ذلك من خلال إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية في الدول العربية التي تعاني من نقص في تخصصات ومهن معينة، مثل دول الخليج العربية.

٥. تحسين الأداء الاقتصادي العربي، وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج، والتي يقدرها بعض الخبراء بنحو ٨٠٠ مليار دولار، ولا شك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في الدول العربية سوف يساهم في كبح جماح مشكلة البطالة، ويساعد على توفير فرص عمل لا حصر لها للشباب العربي.

وخلاصة القول يمكن تصنيف المقترحات الخاصة بمعالجة مشكلة البطالة في النقاط الثلاثة التالية:

- الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي
- تخفيض تكلفة العمل
- تعديل ظروف سوق العمل.

المحور الرابع:

الاستنتاجات والتوصيات

اولا :الاستنتاجات:

١-اتضح أن خطر البطالة يمثل إشكالية حقيقية في المجتمع العراقي ولاسيما بين أوساط الشباب وتزداد خطورتها يوما بعد آخر

٢- أنتجت البطالة حالة من الفقر والتهميش في المجتمع العراقي اذ زادت أعداد الفقراء بحيث شمل الفقر فئات أخرى عندما أصبحت عاجزة عن إشباع حاجاتها الأساسية أصبحت تعيش تحت خط الفقر

٣- ادت البطالة الى الانحرافات السلوكية وانتشار الجريمة والسلب وضياع كثير من الشباب في متاهات الارهاب فضلا عن تعاطي الكثير منهم المخدرات

٤- تركت البطالة اثارنفسية خطيرة على المجتمع اذ زادت حدت هذه الضغوطات النفسية والنتشرت الكابة والانعزال والاغتراب ولاسيما بين الشباب

٥- ادت البطالة الى هجرة اعداد كبيرة من الشباب وما نتج عن ذلك من اختلال التوازن السكاني بين الذكور والاناث وبروز ظاهرة العنوسة في المجتمع

٦- كما ادت البطالة الى اثار خطيرة على الاسرة ولاسيما في انتشار ظاهرة الطلاق والانفصال

٧- نتج عن البطالة ضعف القدرة الشرائية للاسرة العراقية وعدم حصول افرادها على الغذاء الكافي ولاسيما فئة الاطفال منهم

ثانيا: التوصيات :

١- ضرورة اجراء دراسات علمية عن اسباب البطالة وتداعياتها في المجتمع
٢- ضرورة تضافر جهود منظمات المجتمع المدني في طرح المشاريع الإنسانية الإنتاجية للحد من آثار البطالة
٣- ضرورة قيام الدولة بالتخطيط لأجراء تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة وبناء مرتكزات البنية التحتية وهو من شانه استيعاب أعداد كبيرة من الشباب في تنفيذ مشاريع التنمية تلك .

المصـــادر

١- د. متعب مناف : لماذا المجتمع المدني ، بحث منشور في مجلة الحكمة بيت الحكمة ، العدد ٣٦ (ايار) ٢٠٠٤ ، بغداد ، ص٣٧ .

٢-د، ناهده عبد الكريم : المجتمع المدني في العراق نحو تعزيز فرص النمو والمشاركة ، بحث منشور في مجلة الحكمة ، العدد ٣٦ (ايار) ٢٠٠٤ ، بغداد ، ص٥٩ .

٣-د. امال شلاش : احتياجات مؤسسات المجتمع المدني ، بحث منشور في مجلة الحكمة ، العدد ٣٦ (ايار) ٢٠٠٤ ، بغداد ، ص٧٠ .

٤-د. عبد الواحد مشعل : البحث العلمي في العراق / الواقع وافاق المستقبل ، بحث مقدم الى مؤتمر التعليم العالي السابع ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٣ .

٥- . البروفيسور دينكن ميشيل . معجم علم الاجتماع ، ترجمة ، احسان محمد الحسن ، دار الرشيد للنشر، بغداد ،١٩٨٠، ص٢٩٣

٦- . - social progress though community Development united nations publications , 1955, p.b 47

٧-د. طه منصور مدكور : دراسة تحليله لمستوى ووعي ومشاركة القيادات الريفية التعاونية لبعض قرى كفر الشيخ مصر ، دراسة مقدمة للمؤتمر الثاني للاقتصاد والتنمية المجلد السابع ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٩ ، ص٦٩

٨-الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات المعاصرة، د. رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٨ص٥٦

٩- . التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول ٢٠٠٥)ص٧٠

١٠- صندوق النقد العربي ،العولمة وادارة الاقتصاديات الوطنية٠ ٢٠٠١ص ٤٣

١١- . مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي، النظرية و السياسة، ترجمة د. محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر بالرياض، ١٩٨٨ص٣٢
١٢- . منظمة العمل العربية. www.alolabor.org
١٣-العمل، النمو و ادارة الحكم في الشرق الأوسط و شمال افريقيا اطلاق القدرة على الازدهار. البنك الدولي ٢٠٠٣www.worldbank.org
١٤-Perspectives économiques en Afrique 2004-2005
١٥-مجموعة من المؤلفين : الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد ،٢٠٠٢، ص٢٧
١٦- د. عبد الواحد مشعل : البطالة والانحراف السلوكي في المجتمع العراقي ، بحث مقبول للنشر في مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة بغداد ، ص٧
١٧- المصدر نفسه،ص١٥
١٨- د. إبراهيم غليون وسمير أمين : ثقافة العولمة ،عولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ١٩٩٩،ص١٣٧
١٩- فضل عبد الله يحي الربيعي:الهجرة والاندماج الاجتماعيي،دار العلم للملايين ط١ ، بير وت ، ٢٠٠٣ ، ص١٦
٢٠- المصدر نفسه ، ص٧٧
٢١- اكرم محمد اسود : العوامل المؤثره على الهجره الدولية في كوردستان العراق دراسة اقتصادية عبر نقطة ابراهيم الخليل الحدودية ،

رسالة سابقة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة دهوك ، ٢٠٠١ ، ص٧

٢٢- احلام ابراهيم ولي : الاثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في كوردستان العراق دراسة اقتصادية عبر نقطة ابراهيم الخليل الحدودية ، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة دهوك ، ٢٠٠١ ، ص ٥٧

٢٣- La Gestion local et régionale des transformations économiques, technologiques et environnementales dans le monde arabe. Nadji SAFIR .

٢٤- د.عبد الواحد مشعل : المخاطر الاجتماعية والاقتصادية للفساد الاداري والمالي ، ورقة مقدمة الى الندوة العلمية التي اقامتها بيت الحكمة بالتعاون مع كلية الاداب جامعة بغداد حول الاثار الاجتماعية للفساد ،عام٢٠٠٣

٢٥- د- سالم توفيق النجفي- د احمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية والفقر مع اشارة خاصة الى الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الاولى- بيروت- اب اغسطس ٢٠٠٨ ؛ص ٢٨٢

٢٦- المصدر احتسب من بيانات الدول الواردة في جامعة الدول العربية الامانة العامة ، واخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص٢٧٢ التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول ٢٠٠٥)ص٧٠

٢٧- World Bank .World Development Indicator(2003),CD-Rom
٢٨- المصدر جمهورية العراق–وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي اللجنة الفنيةلاعداد الخطةالوطنية الخمسية٢٠١٠ –٢٠١٤مسودةورقة قطاع التنمية البشرية –الاصدار الثاني ص٧–١٦
٢٩- محمد حسين باقر – قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية ٢٠٠٦ والاجتماعية لغربي آسيا ٣/نيورك الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي ، اسيا الاسكو ١٩٩٦ص٢٨٣
٣٠- Recent Economic Outcomes in MENA